



تأثير اليورو على الاقتصاديات العربية و آفاقه

الأستاذ: يوسف مسعداوي

الأستاذة: خيرة تحانوت

جامعة سعد دحلب - البليدة-

مقدمة

من خلال تحليل العلاقات الاقتصادية الخارجية للجزائر، وبالتركيز على بنية التجارة الخارجية ، أسعار النفط و المديونية الخارجية للجزائر ، نلاحظ الارتباط الكبير للاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الأوروبي ، و هو ما يبين أنّ " اليورو " ستكون له انعكاسات معتبرة على الاقتصاد الجزائري و ستختلف طبيعة هذه الانعكاسات حسب السياسة المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية .
و بما أنّ الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك الاقتصادي و التجاري الأول بالنسبة للجزائر حسب الدراسات و التحليلات التي سنتناولها ، فإنه من الطبيعي أن تتأثر العلاقات الاقتصادية الخارجية للجزائر بالعملة الجديدة ، و سيطل التأثير على الخصوص ببنية التجارة الخارجية ، أسعار النفط ، المديونية الخارجية و الميزان التجاري .

1- الآثار المحتملة للوحدة النقدية على المنظمة العربية

لقد كانت للعملة الأوروبية الموحدة " اليورو " تأثيرات بالغة على مختلف جوانب الاقتصاد في أغلب الدول العربية ، وأهمها تلك الانعكاسات التي مست التجارة و الاستثمار و كذا نشاط القطاع المصرفي العربي المتواجد بالقارة الأوروبية و لكن هذه تأثيرات معظمها إيجابية ، هذا ما جعل مواقف الدول العربية اتجاه هذه العملة الجديدة يتصف بالتوحيد ، و يمكن تصنيف هذا التأثير إلى :

أ - الآثار المحتملة على القطاع المصرفي في أوروبا

يبلغ عدد البنوك العاملة في دول المجموعة الأوروبية نحو 110 مؤسسة مصرفية عربية تقوم على تحويل الأنشطة التجارية و تسوية المدفوعات ، بالإضافة إلى تقديم بعض الخدمات الاستثمارية إلى رعايا الدول العربية المعنية ، و قد استثمرت الدول العربية ما يقارب 4 ملايين دولار في إقامة توسيع هذه المستويات (1).
ففي إحصائية لمجلة " Banker 1995 " حول التوزيع الجغرافي لأكثر 100 بنك عربي ، نلاحظ أنّ المملكة العربية السعودية قد استحوذت على 29.4% الكويت 13% ، دولة الإمارات العربية المتحدة 11.5% ، البحرين 10.1% باقي دول الخليج العربي 3.4% ، مصر 8.3% ، دول المغرب العربي 7.3% ، الدول العربية الأخرى 5% ، أما إجمالي رأس المال العربي قدره 3159.45 مليون دولار .

أما فيما يخص أكبر 1000 بنك في العالم ، موزعة حسب التوزيع الجغرافي فقد استحوذ الاتحاد الأوروبي على 400 منها ، في حين كانت حصة دول أمريكا الشمالية 189 بنكا ، و اليابان 112 بنكا ، و الدول الآسيوية باستثناء اليابان 140 بنكا ، و باقي دول العالم 104 بنك . و نلاحظ من هذا التوزيع أنّ الاتحاد الأوروبي يستحوذ على نصيب الأسد من هذه البنوك ، كما يبلغ عدد العاملين العرب في المجموعة الأوروبية نحو 191 مصرفا عربيا و هي عبارة عن مصارف رئيسية أو تابعة ، أو فروع لمصارف رئيسية أو تابعة ، أو فروع لمصارف رئيسية .
و من المنتظر بالطبع أن ينعكس النشاط المصرفي الأوروبي على المصارف العربية العاملة في المجموعة الأوروبية ، و من ثم ينتاب القطاع المصرفي العربي العامل في الاتحاد الأوروبي نوع من القلق ، حول التحديات التي تواجهه بعد قيام الوحدة النقدية "2" و من هذه التحديات :

- مبدأ المعاملة بالمثل :

يتلخص هذا المبدأ في أنّ دول المجموعة الأوروبية لن تسمح للمصارف من الدول الأجنبية بفتح فروع جديدة لها ، إلا إذا كانت تلك الدول تعطي نفس الامتيازات لمصارف دول المجموعة الأوروبية .
و من هذا المنطلق فإنّ تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل يقلص من نشاط البنوك العربية داخل المجموعة الأوروبية ، و يفقدها جزء من مقدراتها التنافسية ما دامت معظم الدول العربية لا تعامل البنوك الأجنبية العاملة فيها ، بنفس معاملة بنوكها الوطنية ، و لن يكون من السهل على الدول العربية أن تتعامل كما هي مع التكتل الأوروبي الآسيوي و الأمريكي ، و ذلك نظرا لصغر حجم السوق المصرفية في الخارج .

- كفاية رأس المال:

إن اعتزام دول الوحدة الأوروبية تطبيق معايير جديدة لكفاية رأس مال البنوك العاملة في أوروبا ، و التي يقصد بها نسبة رأس المال إلى الموجودات يشكل مصدر آخر للقلق حيث أن تصنيف الدول العربية ، ما عدا السعودية ، ضمن مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة سيكون له آثار سلبية على النشاط المصرفي العربي ، و هذا ما من شأنه أن يضعف القدرة التنافسية للبنوك العربية في الداخل و في الخارج .
فضلا عما يجب أن تستوفي به هذه المصارف من الشرط الخاص بنسبة رأس المال إلى الموجودات ذات المخاطرة و الذي يجب أن يبلغ حده الأدنى 8% ، الأمر الذي يستدعي زيادة في رأس المال لتغطية الديون (2).
وإذا ما نظرنا إلى الميزانية العمومية الإجمالية لأكبر 100 بنك عربي - محلي دولي - لوجدنا أنها بلغت 3.5 مليار دولار في نهاية عام 1993 ، مقابل 125 مليار دولار لأكبر 1000 بنك عالمي .

ب- آثار اليورو على التجارة و الاستثمار في المنطقة العربية

يرى قادة الدول العربية أن تأثير الوحدة النقدية على اقتصاديات الدول النامية و على رأسها الاقتصاد العربي و الأنظمة المصرفية العربية سيكون إيجابيا .
ذلك أن اليورو سوف يساعد على استقرار عملات الدول ذات التذبذبات الحادة صعودا و هبوطا في حالة ارتباط عملاتها بالعملة العربية الأوروبية الموحدة و بالتالي حماية المبادلات التجارية لاسيما و أنها ستحتفظ باحتياطات هامة من اليورو و أيضا سيكون التأثير مفيدا و ليس ضارا . لأنّ اليورو سوف يحقق نوع من التوازن بسبب العملات الرئيسية المسيطرة في العالم ، و تغطي البنوك من التقلبات المختلفة التي تتعرض لها العملات الأوروبية كما أنه سيجعل احتياطات البنوك و العملات الأجنبية أقلّ تعرّضا للخطورة، لأنه سوف يحقق توازنا بينه و بين الهزات الدولارية علما أنّ الدول العربية تتأثر عندما تحدث الأزمات العالمية ، لأنّ أغلب احتياطاتها مرتبطة بالدولار

و عندما ترتبط تلك الاحتياطات بعمليتين أو أكثر سوف تخفف آثار الأزمات (3).

الجدول رقم "1" إجمالي التجارة العربية مع الاتحاد الأوروبي في عام 1996 (4)
الوحدة مليون جنيه إسترليني

29418	واردات الدول العربية من الاتحاد الأوروبي
22468	صادرات الدول العربية من الاتحاد الأوروبي
7250	الميزان التجاري

ج- آثار اليورو على تجارة النفط العربي

حدث تطورا كبيرا في السوق العالمي للنفط خلال الفترة التي أعقبت حرب 1973 و كانت هذه التطورات هيكلية في جانب العرض و الطلب ، و هذا أثر على تحديد الأسعار و من أهم هذه التغيرات ما يلي :
* انخفاض حصة النفط في إجمالي استهلاك الطاقة حيث تراجعت من 3% عام 1973 إلى 42% عام 1985 وحدث تراجع في حصة منظمة الأوبك ، من الإنتاج العالمي للنفط حيث تراجعت من 67% عام 1973 إلى 29% عام 1985 ، و كذلك تراجعت حصتها من الصادرات العالمية للنفط من 87% عام 1973 إلى 53% عام 1985 .
* حدثت زيادة في أهمية الأسواق الفورية للنفط ، و كذلك في الأسواق المستقبلية وبالتالي أصبح جزء كبير من تجارة النفط ، يذهب إلى تلك الأسواق بعيدا عن التسعيرة الرسمية لمنطقة الأوبك ، و بسبب التطورات السابقة أصبحت منظمة الأوبك تسيطر على السوق العالمي للنفط .
* كان الدولار عملة التداول النفطي و المواد الخام عموما ولم يكن متاح أي بديل للدولار كوسيط للتبادل أو كوحدة محاسبية ، و بعد انهيار أسعار النفط عام 1986 أصبحت منظمة الأوبك متلقية للأسعار ، و صارت أسعار نفط الأوبك مرتبطة بأسعار زيوت من خارج الأوبك ، تستخدم الدولار في تحديد أسعارها و عليه فالقيمة الحقيقية لسعر برميل النفط العربي تتأثر بعاملين منها معدل التضخم في الدول المستوردة للنفط العربي ، والعامل الثاني تغير صرف عملات هذه الدول المستوردة مقابل الدولار الأمريكي . و مع ظهور " اليورو " ليس من المتوقع أن يتم التحول إلى اليورو لاستخدامه كعملة لتسوية التعاملات في سوق النفط في الأجل القصير لأن استخدام الدولار في



هذا المجال يستمر لبعض الوقت ، و قد يستمر لفترة طويلة خاصة بالنسبة للدول العربية في الخليج ، و ذلك القاسم الأكبر من وارداتها تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية دولة الدولار أو اليابان دولة الين ، أو من دول أخرى (4).

2- التأثيرات المرتقبة على بنية التجارة الخارجية:

أ- التأثيرات على الميزان التجاري

1- التأثير على الواردات

تؤمّن الجزائر أغلبية وارداتها من دول الاتحاد الأوروبي ، و هي في زيادة ملحوظة من سنة إلى أخرى ، حيث بلغت سنة 1999، حوالي 65.22% من وارداتها (5).

شكّلت الموارد الغذائية ، السلع الصناعية ، المعدات ، الآلات و المواد المصنعة حصة الأسد من مجموع الواردات ، كما لعب الموقع الجغرافي و القرب من أوروبا دورا هاما في تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية ، و بالتالي فإنّ إطلاق "الأورو" - والذي يعتبر التأثير الأول على الواردات - مع بداية الألفية الثالثة ، مكنّ من التأثير بشكل محسوس على زيادة اهتمام أوروبا بالسوق الجزائرية ، في السنوات الأخيرة عن طريق إقامة شراكة والتطلع إلى المنطقة التجارية الحرة جنوب المتوسط التي تنوي الجزائر الانضمام إليها مع مطلع سنة 2010 ، و من شأن استقرار العملة الموحدة "الأورو" أن يساهم في زيادة هذا التوجه.

أما الاعتبار الثاني هو إمكانية انخفاض الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي نتيجة زيادة المنافسة داخل دول منطقة الأورو ، حيث كما هو معروف أنّ اتفاقية ماستريخت نصت على عدة معايير صارمة التي ترمي إلى ضرورة احترامها من طرف دول الاتحاد الاقتصادي و النقدي ، خاصة بما يتعلق بمحاربة التضخم و استقرار الأسعار .

الاعتبار الثالث والذي يساهم دون شك في ترشيد الواردات ، هو الاستفادة من اتفاقية الأسعار داخل الاتحاد النقدي ، حيث مكنّ المستوردين من مقارنة الأسعار داخل الدول الأوروبية بسهولة كبيرة ، نظرا لوجود عملة واحدة ، و بالتالي مكنّ من اختيار العملات في نقطة من داخل المنطقة النقدية ، دون القيام بمقارنة الأسعار بين العملات الأوروبية و الاستفادة قدر الإمكان من مزايا إطلاق "الأورو" ، فانه من الضروري استغلال فرصة تدهور أسعار صرفه اتجاه العملات الأخرى ، و هو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض الأسعار داخل الاتحاد الأوروبي ، أسعار المواد المستوردة من دول المنطقة النقدية نحو الجزائر ، حيث ستؤدي إلى استعادة المستهلك الجزائري بالدرجة الأولى ، ما لم تتدخل ظروف أخرى غير اقتصادية ، و التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري حاليا .

2-التأثيرات على الصادرات :

لا شك أنّ إطلاق العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" سيكون له تأثير على صادرات الجزائر ، و لكن هذا التأثير سوف لن يكون بذلك الحجم المتوقع على الواردات ، على الأقل في المدى القصير ، لكون أن أغلب صادرات الجزائر من المنتجات النفطية بلغت 97.4% من مجموع الصادرات سنة 2000 .

الأمر يختلف في المدى الطويل ، فحسب بعض الدراسات الحديثة هناك إمكانية فك العلاقة بين الدولار الأمريكي من جهة ، و أسعار النفط بالدولار في الأسواق الرئيسية المستوردة للنفط في أوروبا و اليابان من جهة أخرى ، و هو ما سيؤدي إلى العديد من التأثيرات على العلاقات الاقتصادية الدولية للبلدان المنتجة للنفط ، التي من بينها الجزائر .

و سيكون لذلك أثر كبير على طبيعة العلاقات التجارية الدولية، بسبب الثقل الكبير لبلدان الأعضاء لدول الاتحاد الأوروبي في التجارة العالمية .

و بشكل عام سيمكن إطلاق الأورو من إتاحة فرص هامة لتنمية التبادل التجاري بين المجموعة الأوروبية و الجزائر، والتي من الممكن أن تشكل مناطق تسويقية هامة للمنتجات الجزائرية ، و استنادا للتقديرات التي ينشؤها صندوق النقد الدولي فإنّ الأورو سوف يلعب دورا محفزا للنمو ، حيث سيؤدي إلى نمو الإنتاج بدول المنطقة النفطية بحوالي 0.3% من الإنتاج المحلي الإجمالي ، خلال عشر سنوات تبعا لتقديرات الصندوق دائما ، وبما أن أوروبا هي السوق الرئيسية لصادرات دول البحر الأبيض المتوسط ، فإنّ آثار النمو على هذه الدول سيزداد ، و التي من بينها الجزائر التي تعتبر شريكا مهما للاتحاد الأوروبي .

و من النقاط المهمة أيضا بالنسبة للجزائر فيما يخص صادراتها ، فانه مع التكامل النقدي سيتساوى مستوى الأسعار في جميع دول منطقة الأورو ، وهذا صالح للجزائر على المدى المتوسط ، لأنه في حالة زيادة المنافسة فإنّ بعض الشركات الإنتاجية لن تستفيد من تقلبات نسبة سعر الصرف ، بحيث إذا انخفضت نسبة سعر الصرف ،



تصبح السلع المحلية أكثر تنافسية ، و بالتالي لن يكون في مصلحة دول الأورو التنافس مع السلع الأجنبية ، و منها صادرات السلع الجزائرية التي ستستفيد منها إذا ما كانت أسعارها أكثر تنافسية (7).

أ-3- تأثيرات الأورو على المبادلات الخارجية للجزائر

إن ظهور العملة الأوروبية الموحدة " الأورو " ، سوف لن يكون له تأثير كبير على خصوصيات التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية للجزائر ، لعدة اعتبارات تتحكم في السياسة الخارجية العامة للبلاد ، و أهمها الاعتبارات السياسية و التاريخية التي تجعل من أوروبا أهم متعامل مع الجزائر ، إضافة إلى البعد الجغرافي الذي لا يمكن إهمال دوره في التأثير على حركة التجارة الخارجية من وسائل النقل، تكاليف الشحن و التحويل.

كما أن الأهمية التي يوليها الاتحاد الأوروبي لمنطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى جانب الاعتبارات الأمنية و التاريخية ، يعود إلى السوق الضخمة التي يشكلها حوالي 214 مليون نسمة بدول جنوب البحر الأبيض المتوسط ، و بالتالي سيسعى الاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة إلى توسيع تجارته مع هذه المنطقة التي لا تتعدى الآن 7% من إجمالي تجارته الخارجية ، حيث ستمتد العلاقات بين الجانبين إلى مجالات واسعة للتجارة و إمدادات الطاقة ، الاستثمارات المعاملات المالية ، الدفاع ، البيئة و الثقافة .

و بالتالي فإنّ العمل بالعملة الموحدة ، سيشيخ الفرصة للجزائر باعتبارها دولة مهمة في جنوب البحر الأبيض المتوسط ، فالاستفادة من هذه الفرص المتاحة ، و المنافسة القوية التي تسود أسواق الاتحاد الأوروبي الناجمة من انخفاض تكاليف القروض، في ظل المنافسة القوية كذلك التي تسود سوق الخدمات المالية في دول الاتحاد ، و هو ما يجعلنا نتوقع أنّ الجزائر ستحافظ على مكانتها كشريك تجاري أولي للاتحاد الأوروبي ، في المستقبل القريب على حساب دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية .

حيث بلغت سنة 1999 حصة (OCDE) من صادرات الجزائر حوالي 25% مقابل 65% للاتحاد الأوروبي، و حجم وارداتها بلغت 23% من دول الاتحاد الأوروبي "8" و هذا راجع إلى الظروف المذكورة سابقا ، التي ستنقى على استقرار التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للجزائر في صالح دول الأورو ، كما أنه من الأسباب التي تجعل التوزيع الجغرافي لمبادلاتنا التجارية تستمر ، و الخصائص الفنية في ميولها نحو أوروبا و دول منطقة التعاون و التنمية (OCDE) ، التقنية التي تتميز بها المنتجات المستوردة من هذه المناطق ، نظرا لمحاولة كل دولة التخصص في نوع معين من السلع للمحافظة على نفوذها في الأسواق ، و بالتالي فإنّ العملة الموحدة "الأورو" سوف لن تعمل لوحدها في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي ، و لكن ستضاف إليه عوامل أخرى كالتطور و التكنولوجيا و المنافسة .

أ-4-التأثيرات على الشركاء الأجانب

في الحقيقة يختلف تقدير الانعكاسات الحقيقية للعملة الموحدة "الأورو" على طبيعة الشركاء التجاريين ، بالنسبة لصادرات الجزائر خارج المحروقات ، نظرا للنسبة الضئيلة التي يسجلها سنويا .

بمأنّ غالبية الشركاء التجاريين للجزائر ، هم من دول أوروبية ، فإننا لا نتوقع أن يكون لـ"الأورو" تأثير هام على الشركاء التجاريين ، ما دامت أغلب صادراتنا تتجه نحو أوروبا حيث ستنقى إيطاليا في مقدمة زبائن الجزائر التي تمولها بالطاقة ، و خاصة الغاز الطبيعي ، و بلغت صادرات الجزائر نحو إيطاليا 19.67% سنة 2003 . و ينتظر أن تبقى فرنسا في المرتبة الثالثة من حيث صادرات الجزائر ، حيث بلغت 11.34% سنة 2003 من إجمالي الصادرات، كما تحتل أسبانيا المرتبة الرابعة بـ 11.16% سنة 2003، أما ألمانيا فتحتل نسبة ضعيفة من صادرات الجزائر تقدر بـ 1.60% سنة 2003 أما الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الثامنة و تقدر بـ 17.78% ، على أنّ الشيء الملاحظ هو أنّ أغلب هذه الدول تنتمي إلى منطقة " الأورو " و الذي سيكون عامل مهم في المحافظة على استقرار مستوى المبادلات التجارية و المحافظة على طبيعة الشركاء التجاريين (9).

أما الواردات فتبقى فرنسا الشريك الأول للجزائر ، حيث تمون بما نسبته 24.05% من إجمالي الواردات الجزائرية ، في حين تأتي إيطاليا في المرتبة الثانية بنسبة 9.37% سنة 2003 ، و ألمانيا بـ 6.51% سنة 2003 ، و هم الدول المسيطرة على الوحدة النقدية الأوروبية ، و من شأن إطلاق الأورو أن يعزز من هذا المركز للشركاء التجاريين الجزائريين ، و تبقى طبيعة الآثار المتوقعة على الشركاء التجاريين و المتعاملين الاقتصاديين متوقفة على مدى نجاح الأورو و استقراره في المستقبل .

ب- التأثيرات المرتقبة على الأورو و على الاحتياطات و سعر الصرف ب-1- الاحتياطات النقدية :

يسعى الاتحاد الأوروبي إلى أن يصبح "الأورو" عملة احتياطية تنافس الدولار ، و إذا نجحت أوروبا في ذلك ، فإنها تستفيد من المنافع التي تعود الآن على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة التي تصدر عملة الاحتياطي ، كما أنّ رغبة بعض البنوك المركزية الآسيوية في تحويل جزء من احتياطاتها إلى " الأورو " ، ربما سيكون دافعا في تسريع تحويل العملة الموحدة إلى ثاني عملة احتياط في العالم بعد الدولار ، و بالتالي سيتمكن ذلك الجزائر من فرصة تنويع الاحتياطي من العملات الأجنبية و فقا لعمليتين أساسيتين ، مما يعطي لمتخذ القرار حرية الاختيار في استخدام الاحتياطي الجزائري من العملات الصعبة الشيء الذي يوفر للبلاد مزيدا من الأمان و الاستقرار ، حيث تعتمد الجزائر على احتياطات صرف مكونة من عدة عملات أهمها الدولار 42% ، و العملة الأوروبية 30% ، و الين الياباني 12% ، و باقي العملات 16% حسب إحصائيات 2002 (10).

والشيء المهم هو أنّ الجزائر لن تستفيد من فرصة إطلاق الأورو للتداول إلا بإعادة هيكلة الاحتياطات النقدية بما يتلاءم مع حجم المبادلات التجارية و العملات المحصلة حيث نلاحظ أنه رغم حجم المبادلات التجارية الجزائرية الأوروبية الذي يتجاوز حجم التجارة الجزائرية الأمريكية بعشرات المرات ، إلا أنّ الدولار يهيمن على قيمة الاحتياطي النقدي الجزائري ، و هذا ما سيتمكن تعديله في حال تكثيف المبادلات التجارية بالأورو مع تجسيد اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية ، و إنشاء منطقة التبادل الحر مع حلول عام 2010. و تجدر الإشارة إلى تنويع الاحتياطي مع توجه تفصيلي للأورو ، سيقبل من مخاطر الصرف المتأتية من تقلبات العملات و أسعار صرفها أما فيما يخص تسيير الاحتياطات النقدية للجزائر ، فتجهل لحد الآن كيفية إدارتها ، و يكتفي بنك الجزائر بالإعلان عن قيمة الاحتياطي كل سنة دون تقديم تفاصيل أخرى عن كيفية تسييرها .

ب-2- نظام سعر الصرف :

من المنتظر أن يؤدي العمل بالأورو إلى إحداث تأثيرات غير مباشرة في مجال سياسة سعر الصرف في الجزائر ، حيث تم تحرير السعر مع وجود إدارة من السلطة النقدية الجزائرية للتأثير على الصرف ، و يمكن للجزائر أن تستفيد من مزايا العملة الجديدة التي من الممكن أن تساهم في إقامة منطقة للاستقرار النقدي ، قائمة على الأورو و تنتشر في منطقة حوض الأبيض المتوسط ، و التي سيكون لها تأثير إيجابي على قطاع التجارة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و الاستثمارات في الأوراق المالية كما يمكن للأورو أن يشجع دول البحر الأبيض المتوسط على تكامل أنظمتها المالية مع النظم الأوروبية و العالمية و حيث أنّ الدينار يرتبط بسلة عملات فإنه يتطلب من الجزائر مراقبة تطورات قيمة الدولار و تغيرات معدلات التضخم لتحقيق الاستقرار في الأسعار و التوازن في ميزان المدفوعات ، و إعطاء الصادرات خارج المحروقات ميزة تنافسية، و مع ظهور "الأورو" الذي من المرتقب أن يتميز بالاستقرار ، و كونه عملة الشريك الأول للجزائر فإن ذلك من شأنه أن يتيح عدة خيارات للسلطة النقدية في الجزائر لحساب سعر الصرف ، حيث من الممكن ربط الدينار بالأورو لإعطاء مصداقية أكبر للدينار ، و تحقيق استقرار أكبر في أسعار الصرف ، مما يتيح الفرصة لجلب الاستثمارات الأوروبية نحو الجزائر و الاستفادة من الأسواق الأوروبية التي ستنفق في الدينار الجزائري باعتباره مستقر .

لكن هذا الإجراء سيكون على حساب السيادة النقدية الوطنية ، مما يجعل الدينار يتحمل قيمة غير حقيقية لكون الأداء الاقتصادي في البلاد لا يزال ضعيفا ، و هو ما سيؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم للمحافظة على استقرار الدينار اتجاه الأورو ، و لكن الإجراء الأكثر عقلانية و الذي من الممكن أن يقلل من آثار التقلبات في سعر صرف الدولار ، هو إمكانية ربط الدينار بسلة عملات مع اتجاه تفصيلي للأورو لإعطاء استقرار أكبر للدينار الجزائري و الأخذ بعين الاعتبار حصة الاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية للجزائر و بالتالي سيساهم هذا الإجراء في تنشيط التجارة الخارجية للجزائر . (11)

ج- التأثيرات المرتقبة على المديونية الخارجية

ج-1- تسيير المديونية الخارجية:

فيما يخص المديونية الخارجية الجزائرية ، فإنه من الضروري تحديد حجم الدين العام الخارجي ، وكيفية تنويع العملات التي تتألف منها ، و كذلك مواعيد التسديد و على الجزائر أن تراعي تكوين عملات الدين الخارجي و ربطها بتكوين العائدات من التجارة الخارجية .



جدول رقم (2) : تطور الدين الجاري الخارجي للجزائر فترة 1994/2002
الوحدة مليار دولار

السنة /الدين	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
دين طويل الاجل و متوسط	25.850	31.316	33.23	31.04	30.061	28.140	25.088	22.31	22.54
دين قصير الأجل	0.636	0.256	0.421	0.162	0.12	0.175	0.173	0.26	0.102
المجموع	20.486	31.573	33.651	31.22	30.473	28.315	25.261	22.571	22.624

Media Bank , N° 64 , p 4

جدول رقم (3) : تركيب جاري الدين الخارجي ، متوسط و طويل الأجل بالعملات بالفترة 1994/2003
الوحدة مليار دولار

السنة / العملة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الدولار USD	51.3	47.7	42.9	44.8	42.2	42.1	42.5	93.9	42	39
الأورو EURO	-	-	-	-	-	-	-	-	30	35
الفرنك الفرنسي FRF	15.3	15.8	15.9	14.7	14.1	12.6	11.8	10.8	-	-
الين الياباني JPY	5.6	13.6	12.7	11.5	12.2	13.4	12.6	11.8	12.0	12
المارك الألماني DM	6.8	6.5	6.21	6.2	6.3	5.6	5.2	4.9	-	-
عملات أخرى	11	16.4	22.9	22.8	25.2	26.3	27.9	28.8	16	14

Media Bank , N° 64 , fév/mars , p 93 .

كما يجب إعادة النظر في تكوين الاحتياطي ، حيث أنه مع نمو التبادلات التجارية الخارجية مع الاتحاد الأوروبي ، فإن حجم المديونية بالأورو ستكون أكبر حصة من بين إجمالي الديون الخارجية و من المنتظر أن يؤثر سعر الصرف الأوروبي على خدمة الدين الخارجي للجزائر ، باعتبار أن أكثر من 30% من ديون الجزائر محررة بعملات دول المنطقة النقدية .

ج-2- استقرار المديونية الخارجية

باعتبار المديونية الخارجية للجزائر تتألف من نسبة كبيرة من الدولار مقابل نسبة تفوق 30% من العملات الأوروبية ، فإن ذلك من شأنه أن يظهر حالة من عدم اليقين حول القيمة الفعلية و الحقيقية لخدمة الديون ، فمن الممكن أن ترتفع قيمة المديونية إذا ما حصلت تقلبات في سعر صرف الدولار مقابل الأورو في المستقبل ، حيث أن انخفاض معدل صرف الدولار مقابل الأورو سيزيد من قيمة المديونية لأننا سنحتاج إلى عدد أكبر من الدولارات لتسديدها .

و العكس سيؤدي إلى انخفاض قيمة المديونية ، فإذا ارتفع معدل صرف الدولار مقابل الأورو ، ستخضع المديونية المحررة بالأورو و هو ما حدث فعلا سنة 1998 أين أدى ارتفاع الدولار الى انخفاض الأورو إلى المساهمة في استقرار الدينار الجزائري و ترتب عن ذلك انخفاض المديونية الخارجية إلى 22.540 مليار دولار سنة 2002 كما انخفضت نسبة خدمة الديون إلى 21.68% مع نهاية سنة 2002 ، بعد أن كانت تقدر بـ 22.21%



نهاية سنة 2001 و بالتالي فإنّ سعر الصرف بين الدولار و الأورو سيكون له تأثير بالغ على استقرار قيمة المديونية ، سواء بالارتفاع أو بالانخفاض . "12"

ج-3- التأثير على هيكله المديونية

1- على مكونات المديونية الخارجية من العملات الأجنبية :

حيث تشير إحصائيات 2002 على أن الدولار يسيطر على حوالي 42% ، من مجموع العملات المكونة للمديونية الخارجية للجزائر ، في حين تشكل عملات الدول الأوروبية حوالي 30% حسب إحصائيات بنك الجزائر سنة 2002 ، و يتوقع أن تزيد حصة الأورو في المستقبل القريب عند بداية التعامل به ، حيث سيصبح عملة تسعيرة ، و ربما فاتورة للمحروقات على المدى البعيد ، إذا أثبت مزايه المنتظرة . و أهمها الاستقرار حيث سيتم القضاء على المفارقة الموجودة بين المديونية و حصيله الصادرات التي يتم تسعير 97% منها تقريبا ، بالدولار ، و بما أنه من غير الممكن تحويل الديون المسماة بالدولار إلى الأورو حاضرا ، إلا أنه يمكن تسمية جزء هام من الديون الخارجية بالعملة الأوروبية في المستقبل تقاديا لتقلبات سعر صرف الدولار و سيكون ذلك مئيسرا ، نظرا لاتجاه المعاملات التجارية و المالية للجزائر ، نحو منطقة الأورو ، و هو ما تترجمه حجم التبادلات التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي التي تتراد باستمرار ، إضافة إلى إمكانية الاقتراض بالأورو بدل العملات المختلفة في السابق .

2-التأثير على هيكله الديون الخارجية :

من خلال تطورات تركيبة المديونية الخارجية للجزائر ، خلال التسعينات نلاحظ أن الديون المتوسطة و الطويلة الأجل ، نأخذ حصة الأسد مقارنة بالديون قصيرة الأجل التي تعتبر الديون الأقل من سنة ، و كما هو معلوم فإنّ الديون قصيرة تكون فائدتها عالية مقارنة بالديون طويلة الأجل ، و من المتوقع أن تكون للأورو آثار مهمة على هيكله الديون الخارجية ، نتيجة استقادة من السوق المالية الأوروبية ، حيث ستنتمتع بدرجة كبيرة من السيولة و التنوع نتيجة لتزايد حركة رؤوس الأموال ، و زوال مخاطر الصرف داخل منطقة الأورو و توحيد معدلات الفائدة . "13"

3-أفاق استعمال الأورو

عرف النظام النقدي الدولي هيمنة بعض العملات، التي تعتبر كعملات دولية و مرجع العديد من الدول الأخرى ، فقبل سنة 1914 كانت هيمنة الجنيه الاسترليني أو ما عرف بـ (étalon Sterling) ، و بعدها هيمنة الدولار الأمريكي ، و منذ انهيار نظام بروتون و دوز (bretton woods) سنة 1973 ، و الانخفاض الكبير 10% الذي سجل في قيمة الدولار الأمريكي نهاية السبعينات ، تراجع الثقة في هذا الأخير كعملة دولية ، و لكن في تلك الفترة لم تكن هناك عملة وطنية أخرى لها القدرة أن تصبح عملة بمكانة الدولار 0 و لعل ظهور الأورو من شأنه أن يغير هذه الوضعية، و يصبح العملة الدولية الأكثر مصداقية و استقرارا، لذا سنرى ما هي الخواص التي تركز عليها العملة الدولية و الوظائف التي تؤديها، و من ثم الدور الذي يلعبه الأورو، سواء في العمليات ذات الطابع الرسمي أو الخاص.

أ- تعريف الأورو.

إن إنشاء عملة "الأورو" هو الحدث النقدي الأكثر أهمية من نهاية الحرب العالمية الثانية اثر عقد الاتحاد الأوروبي لاتفاقية ماستريخت في ديسمبر 1991 ، و التي من خلالها بدأ العمل رسميا بالأورو ، على شكل نقود كتابية فقط ، تستعملها 11 دولة من الاتحاد الأوروبي كعملة موحدة في إطار الاتحاد الاقتصادي و النقدي ، عوض الايكو و أصبح الأورو عملة متداولة على شكل قطع و أوراق نقدية ، ابتداء استعمالها في 1 جانفي 2002 في الدول العضوة ، و تحديد المشاركين كان 02 ماي 1998 من طرف رؤساء الدول أو الحكومات بأغلبية الثلثين من قاعدة المعايير الخمسة للتقارب أو الالتقاء إضافة إلى معايير إنشائها: { استقلالية البنك المركزي } المعرفة في اتفاقية ماستريخت المادة 109 بروتوكول (14)6.

و تضم إحدى عشر دولة تدخل عملاتها في العملة الموحدة و هي :

ألمانيا " DEM " , إسبانيا " البزينا ESP " , إيطاليا " الليرا ITL " , إيرلندا الجنيه IEP " ، البرتغال " الأسكود PTE " ، بلجيكا " الفرنك BEF " فرنسا " الفرنك FRF فنلندا " المارك FIM " ، اللوكسمبورغ " الفرنك PRL " النمسا " الشلينغ ATS " و هولندا " الفلورين NLG " .



لماذا تسمية الأورو؟

قرار تسمية العملة الموحدة " الأورو " أخذ في مؤتمر مدريد ، المنعقد في 15 ديسمبر 1995 ، و للإضافة كان يظهر من المنطقي الاحتفاظ باسم " الايكو " ، و لكن بالنسبة للرأي العام الألماني هذا الاسم ارتبط بالتضخم. اختصار اسم الأورو حسب المقاييس الدولية للعملة هو " (EUR) و يرمز له بالرمز E حسب مصالح اللجنة الأوروبية التي وضعت و هو عن الابلون الاغريقي (E grec) الذي يعود الى مهد الحضارة الأوروبية، و عن أول حرف لكلمة أوروبا (europ)، يقطع هذا الحرف خطان متوازيان يمثلان استقرار الأورو ، يحمل اللونين الأزرق و الأصفر مثل العلم الأوروبي و سيعم استعمال هذا الرمز بعد المصادقة عليه من طرف المنظمة الدولية للتوحيد ISO .

ب- شروط الدخول منطقة الأورو " معايير التقارب "

بموجب اتفاقية ماستريخت سنة 1992 ، يتطلب الانتماء إلى هذا الاتحاد الموافقة على الاتفاقية بالاقتراع العام كقاعدة عامة ، كما ينبغي على الدولة المشاركة الاستجابة لمعايير التقارب الأربعة :

1- تحقيق درجة عالية من الاستقرار في الأسعار ينبغي على الدول المؤهلة ألا يتجاوز معدل التضخم 1.5% من متوسط معدلات التضخم في أفضل ثلاث اقتصاديات في دول الاتحاد و ذلك في السنة السابقة لفترة الاختيار ، لكن تعرض هذا المعيار لانتقادات مهمة ، حيث أنّ متوسط معدلات التضخم في أفضل ثلاث اقتصاديات في الاتحاد تعتبر قيمته معيارية على أنها تعتمد على أداء أفضل ثلاث دول في الاتحاد الأوروبي .

2- عجز الموازنة LE déficit public حيث يجب ألا تزيد نسبة العجز السنوي للموازنة العامة للدول المؤهلة على 3% من إنتاجها المحلي (PIB) لكن بصفة استثنائية ، يمكن أن تتجاوز نسبة العجز النسبة المحددة .

3- سعر الفائدة طويل الأجل le taux d interet ينبغي على الدول أن تحقق الاستقرار في أسعار الفائدة طويلة الأجل ، حيث يجب ألا يزيد على 2% من متوسط أقل من ثلاث معدلات فائدة للدول الأعضاء للسنة الأخيرة .

4- الدين العمومي Le dette public حيث يجب ألا تتجاوز نسبة 60% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (PIB) للدولة ، إلا إذا كانت هذه النسبة تتجه نحو الانخفاض و تقرب من القيمة المعيارية .

5- سعر الصرف le taux de change يجب أن يكون سعر صرف عملات الدول المؤهلة للانضمام مستقر في نطاق معين مع السماح بالتقلب في حدود مقبولة و ذلك لمدة عامين قبل الاختبار .

و من الجدير بالذكر أنه مع بداية اتفاقية ماستريخت كان النطاق الطبيعي لتقلبات سعر الصرف المحدد في $\pm 2.25\%$ و بعد أن تبني نطاق التقلبات الواسع منذ 1995 ، قد أصبح المجال هو $\pm 15\%$ ، و تهدف الاتفاقية من هذا المعيار الى اظهار القدرة الفعلية لدول الاتحاد (UEM) على الإحجام عن استخدام أسعار الصرف كأداة للتأثير في الظروف الاقتصادية الخارجية .

إضافة إلى المعايير الخمسة المذكورة سابقا ، هناك معايير تقارب أخرى تسمى الثانوية و من بينها وضعية ميزان المدفوعات و تطوره ، ومدى ملائمة القانون الأساسي للبنك المركزي لكل دولة عضوة في الاتحاد النقدي و الاقتصادي مع نصوص اتفاقية ماستريخت و النظام الأوروبي للبنوك المركزية (SEBC) و الجدول رقم (4) يبين طريقة مختصرة لمعايير التقارب الاسمية و معايير التقارب الثانوية .

جدول رقم (4): معايير التوافق للانضمام الى الاتحاد النقدي .

المعايير	البيان	الفترة
التقارب الاسمي استقرار الأسعار	معدل التضخم ≥ 1.5 + متوسط معدلات التضخم للدول الثلاث الأحسن أداءا	النسبة السابقة لفترة الاختبار
المالية العامة	عجز الموازنة $\geq 3\%$ PIB الدين العمومي $\geq 60\%$ PIB	أثناء فترة الاختبار أثناء فترة الاختبار
أسعار الفائدة طويلة	أسعار الفائدة طويلة الأجل $\geq 2\%$ + متوسط	



أثناء فترة الاختبار	أقل بثلاث معدلات فائدة الدول الأعضاء	الأجل
أثناء فترة الاختبار	يجب أن يكون سعر الصرف مستقر في نطاق معين مع السماح بالتغلب في حدود معينة	الاستقرار النقدي
الفترة غير محدودة	درجة التكامل الاقتصادي في منطقة الأورو	المعايير الثانوية
الفترة غير محدودة	أجور و مؤشرات أخرى حول الأسعار	
الفترة غير محدودة	ميزان المدفوعات	
أثناء فترة الاختبار	مدى استقلالية البنك المركزي للدولة	معياري مؤسسي

و حسب ميثاق الاستقرار و النمو الذي وافق عليه مؤتمر قمة " دبلن " سنة 1996 بأنّ من الضروري احترام هذه المعايير بصورة مستمرة و إلا تعرض البلد لغرامات مالية كبيرة .

وحسب تقدير المعارضين البريطانيين تتضمن العملة الموحدة عدة مساوئ ، فهي تحول الاختصاصات النقدية إلى جهاز أوروبي مركزي . و بالتالي تفقد الدولة مظهر أساسي من مظاهر سيادتها ، كما يقود الانتماء للمنطقة الى فقدان سلاح خفض الجنيه الإسترليني الذي يستخدم لتنمية الصادرات و تحسين مستوى العمالة ، و من زاوية أخرى لا يوجد استعداد لتعديل أسعار الفائدة على الجنيه بل يقدم مقترحاته للحكومة التي تتخذ القرار بهذا الشأن ، و يتناقض هذا النظام مع اتفاقية ماستريخت التي تؤكد ضرورة عدم تدخل الحكومات في القرارات النقدية ، و نجاح إطلاق الأورو يجعل بريطانيا أمام خيار صعب ، فمن ناحية لا ترغب في الانتماء و للاتحاد الاقتصادي و النقدي للأسباب المذكورة ، و من ناحية ثانية سيتعذر عليها تحقيق مكاسب اقتصادية كان من المؤكد تحقيقها لو كانت داخل منطقة الأورو .

ج- وظائف العملة الدولية

حتى تكون العملة الوطنية عملة دولية كاملة Une monnaie vehiculaire plaine يجب أن تؤدي في انفس الوقت الوظائف التقليدية للعملة الموجودة على المستوى الداخلي و هي :

- وحدة حساب ؛
- وسيلة تبادل "دفع" ؛
- احتياطي للقيمة .

1- وحدة حساب

يمكن للأورو أن يصبح عملة ربط هامة ، خاصة مع احتمال انضمام كل من بريطانيا و الدانمارك ، و السويد الى منطقة الأورو ، و سوف تكون له جاذبية على البلدان التي انضمت مؤخرا ، كبولندا ، المجر ، جمهورية التشيك و كذا الدول المتوسطية و التي ترتبط عملتها بالأورو ، و بطبيعة الحال سوف يجذب الأورو الدول الإفريقية المرتبطة بفرنسا ، مما يجعل الأورو عملة رسمية هامة ، خاصة إذا اعتبرت بعض الدول الآسيوية غير المرتبطة بالين حاليا كنقطة إرساء ، point d'engage . و مع هذا تبقى محددات اختبار عملة الربط غير معروفة جيدا ، و دليل ذلك ضعف أهمية الين كعملة ربط رغم مكانته .

2. الأورو كعملة احتياطية

الأورو قادر على أن يصبح عملة احتياطية هامة ، لا سيما إذا حقق استقرار أسعار الصرف داخل الاتحاد ، الشيء الذي سيكسبه قبولاً على المستوى الدولي و ثقة أكبر ، خاصة و أنّ مكانة الدولار في الاحتياطات الرسمية قد انخفضت بعد انهيار نظام B.W ، و بداية تعويم العملات سنة 1973 مروراً 87% سنة 1976 ، إلى سنة 1994 ، هذه الاحتياطات تشير خاصة بالنسبة للمردود و أخطر المرتبط بمختلف العملات الموجودة ، و بمأنّ



الأورو نسبة إلى باقي العملات المكونة له ، سيكون أقل لخطر التقلبات في سعر صرفه ، و بالتالي أقل تكلفة ، فإن هذا سيثري دوره كعملة احتياطية في حالة تحول الاحتياطات الدولية بعملات الدول العضوة في منطقة الأورو ستحتل العملة الأوروبية الموحدة مكانة هامة في احتياطات البنوك المركزية .

4-الأورو كعملة إصدار أخيرة

ستكون للأورو مجموعة من الأصول المالية و البنكية الدولية ، و إذا توفرت السيولة و قدرة الدفع ، فإن البنوك المركزية ستعتمد الأورو كعملة إصدار أخيرة ، لا سيما إذا حققت الوظائف السابقة الذكر .

د- مزايا و عيوب الوحدة النقدية

1-مزايا العملة الأوروبية الموحدة

أ- إختفاء تكاليف و مخاطر الصرف

إن الميزة الأولى للوحدة النقدية تكمن في انخفاض تكاليف العملات في منطقة الأورو و كذلك نتيجة اختفاء تكاليف و الحاجة إلى عمليات الصرف بين عملات الدول الأعضاء في الأورو ، ومن ثم اختفاء عمولات الصرف ، هذا إلى جانب انتقاء المخاطر المترتبة على قيد عمليات التحويل بين عملات دول الاتحاد النقدي و لا شك أنّ ما نعتبره مزايا هنا ، ينعكس سلبيا على المصارف بحرمانها من مصدر الدخل ، وهي العمولات التي تحصل عليها عمليات التحويل بين العملات المختلفة لدول الاتحاد النقدي و سيؤدي ذلك كما يقول المراقبون إلى انخفاض إيرادات الضرائب ، و تخفيض العمالة نتيجة إلغاء بعض العمليات الإدارية (15).

ب-المزيد من الوضوح و الأسعار

من المزايا الكبرى للعملة الأوروبية الموحدة من وجهة نظر المستهلكين ، هو توفير الوضوح الكامل في الأسعار ، لأنّ نفس السلعة أو الخدمة سوف تسعر بعملة واحدة في أنحاء خمسة عشر دولة ، التي تكون نواة الوحدة النقدية ، و بذلك يمكن للمستهلك أن يقارن بوضوح و دقة بين الأسعار في الأسواق المختلفة لدول الوحدة النقدية .

ج- سهولة نقل رؤوس الأموال

يعتقد البعض أنّ من مزايا "الأورو " أيضا تسهيل نقل رؤوس الأموال بين المناطق المختلفة ، و هذا الرأي مبني على حقيقة أنّ مستوى الإدخالات تختلف من منطقة إلى أخرى ، لأنّ هناك مناطق تدخر أكثر من غيرها ، ومن ثم يمكن نقل الأموال من المناطق الأكثر ادخارا لتوفير التمويل اللازم للمشروعات في المناطق الأخرى الأقل ادخارا ، دون التعرض لأي مخاطر بعد انتقاء عمليات الصرف بين العملات المختلفة .

2-عيوب العملة الأوروبية الموحدة

أ- تشكيل و وضع جبهة و قوى تفاوضية أقوى و أكبر و أقدر على فرض شروطها و إملاء إرادتها، إذ لا يملك الكثير أمامها إلا الإذعان و الخضوع ، و بالتالي يكون هناك مجال أو مدى يتم من خلاله تحسين شروط التبادل التجاري و خصائص تجارية أفضل ، ومن ثم إصابة السوق بالخمول و التراخي و الكسل .

ب- مخاطر التفكك المستقبلي نتيجة اختلاف المصالح و تعارضها من دول الاتحاد و اتجاهها إلى التفكك كما حدث في الاتحاد السوفياتي ، وكذلك سابقا في مجلس التعاون المشترك " الكوميكون " و بالتالي ضياع الأموال التي أنفقت على عمليات الوحدة و عمليات التخصص و تقسيم العمل ، و عمليات البنية الأساسية اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي .

ج- مخاطر مرحلة التحول و التي قد تؤدي إلى تباطؤ و إرجاء أو صرف النظر مؤقتا من العلاقات الثنائية من جانب الدول الأوروبية من جهة ، و بين باقي دول العالم من جهة أخرى إلى تفضيل الاتفاقيات الجهوية للاتحاد الأوروبي ككل على نحو يؤدي إلى نمو العلاقات الاقتصادية و التجارية بين كل دولة أوروبية و بين شركائها التجاريين من الدول الأخرى ، و بالتالي يحتاج الأمر إلى معالجة ذكية فعالة حتى يعم الاحتفاظ ، ليس فقط بهذه العلاقات القائمة ، ولكن أيضا زيادتها و نموها .

د- مخاطر الانغلاق على الذات الأوروبية الناجمة عن التحول من التعامل الأوروبي عبر الحدود إلى داخل الاتحاد الأوروبي الذاتي ، الذي يتسع للمعاملات بشكل مستمر و يستوعب جانبا كبيرا بما يعني جانب من السوق الأوروبي من جهة ، وكذلك جانب السوق العالمي من جانب آخر (16).



هـ - مستقبل الأورو في ظل النظام النقدي العالمي

رغم أنّ الأورو خسر منذ ظهوره كعملة حسابية إلى أن أصبح عملة التداول الاستهلاكي ، حوالي 40% من قيمته تجاه الدولار بالمقارنة مع القيمة التي جرى تثبيتها له عند ولادته فإنّ المصرف المركزي الأوروبي و العديد من الخبراء العالمين يؤكدون أنّ هذا لا يستدعي للقلق و يعلنون ذلك بأنّ السعر الأول للأورو كان مرتقعا و كان من المنتظر أن تنخفض قيمته خلال الشهور التالية ما يعادل دولارا ، و يعود إلى قوة الاقتصاد الأمريكي و ليس إلى ضعف الاقتصاد الأوروبي ، و هو ما يمكن أن يتبدل في فترة ركود اقتصادي أمريكي و ازدهار اقتصادي أوروبي

أثارت توقعات المفوضية الأوروبية للأداء الاقتصادي في منطقة الأورو، الدول التي ستنتضم بعضوية الاتحاد و الدول المرشحة لذلك الا أنه من المتوقع أن يبلغ معدل النمو في منطقة الأورو للعالم الحالي 1.7% للعام المحلي ، و تصل إلى 2.4% في 2005، و يعود السبب وراء هذه التفاؤل في تحسن الأداء الاقتصادي إلى السياسات الاقتصادية المتوائمة ،استمرار انخفاض التضخم ،الظروف المالية المواتية ،والتقدم في الإصلاحات الهيكلية ،أما بالنسبة للعجز يتوقع أن يستمر في المجال الإجمالي الناتج المحلي عند قيمة 2.7 % سنة 2004 و 2.4 % في الاتحاد الأوروبي سنة 2005.

ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 4.5% سنة 2004 بالمقارنة بنسبة 3.7 % سنة 2003 أما الاقتصاد الأوروبي يصل إلى 4.2% سنة 2004، وفي مجال البطالة فقد استقر معدلها عند 8.8 % في دول منطقة الأورو في الربع الثاني من 2003 أعقبها زيادة مقدارها 0.8 % خلال الربع الحالي .ويتوقع أن تظل نسبة البطالة 8.8% (8.1% في دول الاتحاد الأوروبي) في 2004 ونقل في 2005 ومن المتوقع خلق نصف مليون فرصة عمل هذا العام مع تضاعف هذا الرقم في 2005 في ضوء تحسين الأموال الاقتصادية و بالنسبة للتضخم ،فمن المتوقع انخفاضه من 2.1 % سنة 2003 ليصل إلى 1.8 % سنة 2004 بفضل تحسن سعر الأورو كما يتوقع انخفاض هذا المعدل إلى 1.6 % سنة 2005.

و فيما يلي مقارنة سريعة بين أهمية الولايات المتحدة الأمريكية و دول الأورو :

جدول رقم (5) مقارنة بين المؤشرات الاقتصادية الأمريكية و دول الاتحاد الأوروبي

دول الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة الأمريكية
فائض في الادخار	عجز بالادخار
فائض في ميزان المدفوعات	عجز في ميزان المدفوعات
دول مقرضة	دولة مقرضة
الصادرات = مرتين صادرات وم أ	ذات اقتصاد واحد أقل تجزئة
تكلفة المعاملات المالية مكلفة	تكلفة المعاملات المالية غير مكلفة
متعدد اللغات و الثقافات و الأجناس	ذات ثقافة و لغة واحدة متجانسة

المصدر : من إعداد الباحث

كذلك فإنّ شبكة التعامل المصرفي يمكن أن تتخذ موجة نزوح من الولايات المتحدة الأمريكية و تركيز أكبر على الدول الأوروبية ، التي يوجد فيها حاليا أكثر من 190 مصرفا عربيا ، هذا في فترة تشهد ارتفاع مستويات التبادل التجاري و حركة الاستثمارات في المنطقتين المتجاورتين ، وربما لعبت العوامل السياسية دورا في تطوير هذا التحرك أيضا .

و لاشك أنّ التأثير على موقع الأورو عالميا ، بما في ذلك ما يرتبط بصراعه المؤكد مع الدولار في السنوات القادمة ، لن يكون كثيرا من جانب كل دولة بمفردها و إنما من خلال التكتلات الاقتصادية ، و بالتالي فإنّ تحقيق الوحدة الجمركية و ربما النقدية في مجلس التعاون الخليجي ، أو التقدم بخطوات حقيقية ملموسة على صعيد تشكيل سوق عربية مشتركة ، و هي لا تشكل على أرض الواقع دون تقارب اقتصادي أكبر .

كما أن كل خطوة في اتجاه التكتل الإقليمي أو الشامل ، يمكن أن تعطي الدول المعنية معا موقع تأثير أكبر و أشد فعالية مما هو عليه الحال الآن ، على حركة الأموال و رؤوس الأموال المالية ولعبة التنافس و الصراع بين العملات الرئيسية في أنحاء المعمورة .

تقييم انتهاج عملة الأورو عوض الدولار في الاقتصاد الجزائري

إن تجسيد الاتحاد الاقتصادي و النقدي ، وتبني عملة وحيدة الأورو يمكن أن يؤثر على النظام النقدي العالمي ، بل من الممكن أن يعيد تشكيله من جديد .

فإذا توفرت الشروط اللازمة تصبح هذه العملة عملة قابلة للتداول ، فإنها ستلعب دورا هاما في العلاقات الدولية ، لاسيما العلاقات التي تربط بلادنا بالمنطقة النقدية فقد تشهد الفترة القادمة تحولات في التعاملات الدولية ، عندما تصبح العملة الأوروبية عملة احتياطات و مخزنا للقيمة ، و قد تشهد الفترة القادمة أيضا انحصار الدور الحالي المرتكز على الدولار ، في مختلف المعاملات الخاصة إذا قامت دول العالم على تحويل جزء من استثماراتها و احتياطاتها إلى الأورو .

إن الدولار قوة عالمية ، حيث معظم المواد تباع في السوق العالمية بالدولار ، وبتعميم استعمال الأورو تستطيع أن تكون لهذه العملة مكانة نقدية ، ربما سنكتشف في المستقبل باعتباره سيناكس الدولار و البن .
إن تعامل الجزائر مع دول الاتحاد الأوروبي ، يبدو واضحا من خلال اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية ، و التي نتج عنها تطورات حجم التجارة الخارجية الجزائرية مع دول الاتحاد الأوروبي .

و بمجرد التعامل مع إحدى دول الاتحاد الأوروبي ، هذا يعني الفوترة بالأورو عوض ما كان عليه مسبقا " استعمال الدولار كعملة مرجعية " و أيضا تستطيع الجزائر أن تتجنب خطر الصرف باستقرار العملة الموحدة من جهة لأنه سيحتمى الجزائر من تغيرات معدلات الصرف في أوروبا ، و زيادة درجة الحماية التجارية التي توفرها الدول الأوروبية اتجاه وارداتها و التي منها الصادرات الجزائرية .

إن ضعف الصادرات الجزائرية خارج المحروقات و قلة تنوعها ، وتركيز التعامل مع الاتحاد الأوروبي مما يجعلها عرضة للتبعية ، خاصة مع ارتفاع فاتورة الواردات و من خلال ما سبق نستطيع أن نقول أن للأورو مكانة هامة .

يرى الخبراء ضرورة جعل الأورو عملة صرف رئيسية ، الى جانب الدولار الأمريكي باعتبارها هي التي يتعامل بها شريكها التجاري الرئيسي ، أي دول الاتحاد الأوروبي حيث لا يستطيع الاقتصاد الجزائري أن يتجاهل وجود العملة الأوروبية الموحدة إذ سنجد أنفسنا أمام قوة جديدة مهمة في الاقتصاد العالمي ، وهي منطقة الأورو التي ستأثر على حوالي 20% من الصادرات العالمية ، وتمثل 5/1 خمس الناتج و تجارة الاقتصاد العالمي على الرغم من تخوف عدد من الخبراء و الاقتصاديين من تكريس تعبئة الاقتصاد الجزائري للاتحاد الأوروبي موازاة مع بروز اقتراحات ترمي إلى ضرورة تبني الأورو كعملة مرجعية احتياطية للجزائر بدلا من الدولار لأنهم يرون أن الأورو سيكون أكثر استقرارا بضمه 25 دولة "17"

الخاتمة

إن النقطة المهمة التي يمكن أن نتعلم منها في عملة الأورو هي من خلال النظر إلى المستقبل العربي ذاته ، حيث أن وربما يجهد الكثير ذلك ، أول ما أثير موضوع توحيد النقد العربي أثير في المجال العربي وبالتحديد في مجال جامعة الدول العربية 1950 . وقدم المشروع آنذاك لتوحيد النقود العربية ، لذا يجب ان يكون لدينا وعى وإدراك بأهمية الوحدة العربية وذلك بالتصدي للآزمات الاقتصادية وتجاوز الخلافات السياسية .

بحلول عام 2002 اختفت العملات الأوروبية الإحدى عشر ، فاسحة المجال لـ "الأورو" كعملة موحدة ، و التي ستخلق وضعا في التوازنات النقدية العالمية ، حيث ستأثر بها عملات قوية و تقوى بها عملات أضعف ، و بالتالي سيكون "الأورو" عملة مؤثرة في مجال التجارة الدولية ، وسينعكس تأثيره بصورة مباشرة على أسعار صرف العملات الرئيسية .

ومن أهم التأثيرات الممكنة للأورو على الاقتصاد الجزائري:

- * زيادة حجم الواردات الجزائرية من أوروبا ، نتيجة زيادة المنافسة في منطقة الأورو و التي تؤدي إلى البحث عن أسواق جديدة في دول العالم الثالث ؛
- * ترشيد عملية الاستيراد من طرف المستوردين الجزائريين للاستفادة من شفافية الأسعار ، حيث يمكنهم من مقارنة الأسعار في مختلف دول منطقة الأورو في نفس الوقت ؛
- * زيادة الصادرات الجزائرية نحو أوروبا في حالة توفرها على ميزة تنافسية ، حيث يمكن إيجاد منافذ تسويقية نتيجة لزيادة النمو في منطقة الأورو ، أين يزداد الطلب على السلع الأجنبية ؛
- * إطلاق الأورو سيعمل على بقاء الاتحاد الأوروبي ، كشريك اقتصادي و تجاري أول للجزائر ؛



* تحمل البنوك الجزائرية لتكاليف إضافية من أجل التأقلم مع الوضع الجديد و التهيؤ للمنافسة الدولية غير المتكافئة ؛

- سيحافظ الدولار على مكانته كاحتياطي أول للجزائر على المدى المتوسط و القصير و سيختلف الأمر على المدى البعيد ، في حالة ارتفاع قيمة الأورو و دخوله كعملة فاتورة المحروقات ؛
- تقلبات سعر صرف الأورو سيكون لها تأثير على قيمة المديونية الخارجية لكون نسبة العملات الأجنبية المسماة بالأورو تفوق ال 30% من إجمالي العملات للدين الخارجي للجزائر .

التوصيات :

- * برغم من خروجنا بنتائج البحث إلا اننا بحاجة الى اقتراحات لتقادي تقلبات سعر الصرف يجب على السلطة المالية أن توازن بين العملتين الدوليتين الدولار 50 و الأورو 50 فاذا انخفض الأورو مقابل الدولار او العكس فلا يكون هناك اي ضرر في تقلبات سعر الصرف .
- * العمل الجاد لزيادة كفاءة و ربحية الجهاز الانتاجي و الجهاز المصرفي لمواجهة المنافسة ، و قد يكون الحل التجمع في وحدات أكبر حجم و أكثر تنافسية تكون وفقا لمقاييس و مواصفات دولية .
- * تفكير الدول العربية في إنشاء سوق عربية مشتركة ، و لما لا عملة عربية موحدة من خلال نجاح التكتلات السابقة الذكر ، الاتحاد الأوروبي و النورم الآسيوية .

الملاحق :

- 1- مجدي محمود شهاب : الوحدة النقدية الأوروبية ، الإشكاليات و الآثار المرتقبة على المنطقة العربية ، كلية الحقوق ، الإسكندرية ، مصر ، 1998 ، ص 14 الى 18
- 2- نفس المرجع السابق ، ص 120/118 .
- 3- سمير صارم : الأورو ، الطبعة الأولى ، دمشق ، دار الفكر و الطباعة و النشر و التوزيع ، 1999 ، ص 14 و 15 .
- 4- دراسات وقائع الندوة السنوية العربية للتجارة الأجنبية ، انعكاسات العملة الأوروبية على الاقتصاد العالمي و العربي ، الدوحة 1999 .
- 5- دراسة أوروبية عن تأثيرات الأورو ، ياسر صبحي ، جريدة الأهرام ، مصر ، عدد 06 ، جانفي 1998 ، ص 4
- 6- إحصائيات التجارة الخارجية ، السداسي الأول لسنة 2000 ، المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات للجمارك
- 7- مغوري شلبي علي ، اليورو و الآثار على اقتصاد البلدان العربية و العالم ، القاهرة ، مكتبة زهرة الشرق ، دمشق ، 2000 ، ص 21 .
- 8- Statistique de commerce exterieur de l'Alegerie , centre national de l'informatique et des statistique , 2003 , p04
- 9- OP-cit , p 01
- 10- OP-cit , p 76
- 11-MEDIA BANK ,No 64 FEV/MARS
- 12-MEDIA BANK , N°64, fév / mars , p 06
- 13-MEDIA BANK , N°64, fév / mars , p 34
- 14- P.A Bennetot : ((L'EURO))synthèse ,édition Almond colin , Paris , 1998 , p 34
- 15-انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة "الأورو " على الاقتصاد العالمي و العربي ، دراسات و وقائع الندوة التي انعقدت في الاجتماع التنسيقي السنوي للغرفة التجارية العربية الأجنبية المشتركة ، الدوحة ، 1999/02/4 ، ص 74 و 72 .
- 16-محسن خضير، اليورو كتلة نقدية ، اليورو الإطار الشامل و الكامل للوحدة الأوروبية الموحدة ، النيل العربية ، 2002 ، ص 177 و 179 ،